مجتمع

كوريا الشمالية: تأهب لأضرار نتيجة الأمطار

قالت كوريا الشمالية، أمس الثلاثاء، إنها تبذل «جهوداً شاملة» لمنع الأضرار المحتملة للأمطار الغزيرة التي هطلت الأسبوع الحالي، والتي يخشى مراقبون دوليون أن تؤدي لتفاقم الصعوبات الاقتصادية في البلاد وسط تفشي فيروس كورونا. وغالباً ما تسفر الفيضانات الصيفية في كوريا الشمالية، وهي واحدة من أفقر دول آسيا، عن أضرار جسيمة بقطاع الزراعة بسبب مشكلات الصرف وإزالة الغابات. وتوقعت هيئة الأرصاد الجوية في كوريا الشمالية أن يبدأ موسم الأمطار هذا العام أواخر يونيو/ حزيران. (أسوشييتد برس)

منظمة الصحة: 3400 إصابة بجدري القرود

قالت منظمة الصحة العالمية في إفادة يوم الاثنين إنها أُبلِغَت بأكثر من 3400 إصابة مؤكدة بجدري القرود وحالة وفاة واحدة حتى يوم الأربعاء الماضي، معظمها في أوروبا. وذكرت المنظمة أنه منذ يوم 17 يونيو/ حزيران، أُبلِغَت عن 1310 حالات جديدة، مع تسجيل ثماني دول جديدة حالات إصابة بجدري القرود. وقالت منظمة الصحة العالمية يوم السبت إن جدري القرود لم يصل بعد إلى وضع حالة الطوارئ الصحية العالمية، على الرغم من أن المدير العام للمنظمة تيدروس أدهانوم غيبريسوس قال إنه قلق للغاية من تفشي المرض. (رويترز)

أميركا: فاجعة هجرة جديدة

عثرت السلطات على جثث 46 شخصاً في مقطورة شاحنة في سان أنطونيو بولاية تكساس الأميركية يوم الإثنين، وذلك في فاجعة هجرة جديدة محتملة، لا سيّما أنّ الشاحنات تعتبر وسيلة أساسية لتهريب المهاجرين السريين إلى الولايات المتحدة.

وقالت قناة «كيه.إس.إيه.تي» التلفزيونية في سان أنطونيو، نقلاً عن مصادر في شرطة المدينة، إنه تم العثور على الشاحنة بجوار خطوط للسكك الحديدية في حي ساوث وست ساید بالمدينة.

وأوضح قائد فرق الإطفاء في سان أنتونيو تشارلز هود: «نقلنا حتى الآن حوالي 46 جثة»، مضيفاً أن فرق الإسعاف نقلت أيضاً 16 جريحاً؛ هم 12 بالغاً وأربعة أطفال. وأشار إلى أنّ هؤلاء جميعاً كانوا «واعين» لدى نقلهم لتلقّي الرعاية الصحية اللازمة.

وعلى الرغم من أنّ الشاحنات تُعتبر وسيلة أساسية لتهريب المهاجرين السريين من المكسيك إلى الولايات المتّحدة، فإنّ هذه الرحلة غالباً ما تكون محفوفة بالمخاطر، إذ نادراً ما تكون هذه العربات مكيّفة، كما أنّ قوارير المياه التي تكون بحوزة المهاجرين لا تكفيهم في معظم الأحيان لقضاء الرحلة بطولها. وبحسب هود، فإنّ الناجين الذين نقلوا إلى المستشفيات «كانوا ساخنين جداً عند لمسهم، كما أنهم كانوا يعانون من ضربة شمس وإنهاك حراري، ولم يتم كذلك العثور على ماء في الشاحنة».

(رويترز، فرانس برس)

(جوردان فوندرهار/ Getty)

بروتين من الذباب لتغذية الحيوانات

تونس ـ **مريم الناصري**

هل يمكن أن يُستعمل في تونس البروتين المُستخلص من الذباب كدقيق لصنع الخبز أو المعجنات، وأن يتقبل أي شخص فكرة استهلاك مواد غذائية مصنوعة من بروتين مستخرج من الذباب؟ ربما يحصل ذلك في المستقبل، خاصة أنّ بعض الدول تستعمل زيوتاً مستخلصة من الذباب في صنع الخبز. في مدينة قرمبالية بمحافظة نابل التي تبعد نحو 20 كيلومتراً من تونس العاصمة، أنشأ الشاب محمد القسطلي بالتعاون مع زوجته سيرين شعلال قبل أكثر من أربع سنوات شركة لإنتاج بروتين مستخرج من الذباب. ويعتبر هذا المشروع الأول من نوعه في تونس والثاني في أفريقيا. يقول القسطلي لـ«العربي الجديد»، إنّ «إنتاج البروتين من الذباب أمر جديد بالنسبة إلى دول عدة خاصة تلك العربية. وقد يستغرب كثيرون كيف يمكن تربية الذباب، وإذا كان ذلك يحصل بالطريقة ذاتها المعتمدة في تربية النحل. لكنّ الأمر يختلف تماماً، سواء على صعيد المكان الذي يجب تخصيصه لتربية الذباب أو على صعيد أساليب العناية ومراحل التغذية والإنتاج».

ويشرح أن «العملية تنطلق بحفظ البيض في مخابر تخضع لدرجات حرارة معيّنة، ما يمهّد لتحوّله إلى يرقات صغيرة يجري تغذيتها بطريقة خاصة باستخدام بقايا الخضار والغلال. ولاحقاً تجفّف اليرقات بعدما تكبُر وتصل إلى حجم يسمح بجمع كميات مهمة من الزيوت والبروتين. ويتحوّل أكثر من 90 في المائة من اليرقات إلى بروتين لتغذية الحيوانات، فيما يُستعمل الباقي كسماد للأراضي الزراعية. وقد وصلنا إلى مرحلة إنتاج أكثر من 500 ألف ذبابة يومياً توفر كل واحدة منها أكثر من 500 يرقة». يضيف: «سيتحوّل الذباب وحشرات أخرى إلى مصدر للبروتين في المستقبل في دول عدة. وتغذية الذباب غير مكلفة لأنّها تستهلك أساساً بقايا الخضار والغلال التي توجد بكثرة في الأسواق التونسية، ويوفرها الفلاحون بسهولة من خلال بقايا الخضار والغلال غير الصالحة للاستهلاك، كما نحصل على كميات كبيرة من المجمّعات المتخصصة في فرز وتجميع الخضار والغلال المُعدّة للاستهلاك الداخلي أو الموجهة للتصدير إلى الخارج، وأيضاً من مصانع المربى أو أخرى تستهلك خضاراً أو غلالاً، وتضطر إلى إنفاق أموال طائلة لتلف المواد غير الصالحة للاستهلاك. ونحن بالتالي نُخلّص هذه المصانع من البقايا والفضلات بأقل تكاليف، ونستفيد بدورنا من واقع جعل إنتاجنا غير مكلّف». وتوفر مؤسسة القسطلي الذي تخصص أساساً في الكيمياء، نحو 30 فرصة عمل لمهندسين وتقنيين زراعيين وعاملين، وتأمل في تشغيل عدد أكبر مع توسيع المشروع، علماً أنها تصدّر إنتاجها حالياً إلى إيطاليا وألمانيا وفرنسا والدنمارك، وتستمر في البحث عن أسواق جديدة، للإفادة من واقع أنها من المشاريع القليلة في العالم في المجال. وكانت فكرة المشروع قد راودت القسطلي وزوجته حين انتقلا عام 2013 إلى مدغشقر، حيث عملت سيرين تحديداً ضمن برنامج لمكافحة الجراد أدارته منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة العالمية (فاو)، التي أعلنت حينها حال الطوارئ في هذا البلد، إثر مهاجمة أسراب كبيرة من الجراد المحاصيل ما أتلفها بالكامل وأوقف الإنتاج، وتسبب في أزمة غذائية في البلاد. وهنا فكرت سيرين في مدى إمكان استغلال الجراد لتغذية الحيوانات في الأساس، لكن عراقيل عدة منعت تنفيذ المشروع، أولها تحديد مكان المشروع في تونس حيث لا توجد كميات كبيرة من الجراد الذي يمكن جمعه، وواقع أنّ الدورة الحياتية للجراد طويلة وتصل إلى ثلاثة أشهر، ما لا يسمح بإنتاج كميات كبيرة من البروتين المطلوب خلال فترة وجيزة.

ونجحت الشركة أخيراً في الحصول على تمويل أوروبي بقيمة 9 ملايين دولار من أجل زيادة الإنتاج والكميات المصدّرة إلى الخارج، وتوظيف وتشغيل عدد أكبر من العاملين. واستدعي القسطلي وزوجته للمشاركة مرات في ندوات علمية في العالم ناقشت مواضيع التغذية وحماية المحيطات، وشهدت عرضهما تفاصيل تجربتهما الفريدة في مجال تربية الحشرات. ويُشير القسطلي إلى أنّه لن يكتفي بتربية الذباب، بل سيعمل لتطوير المشروع عبر تربية أنواع أخرى من الحشرات، والاطلاع على كيفية تربيتها، وما تحتاجه للعناية بها من غذاء وفضاء خاص لتربية اليرقات لإنتاج البروتين.

التخلي عن فكرة الجراد

يحتاج الجراد إلى تخصيص مساحة كبيرة لتربيته، وكميات كبيرة من الطعام له لأنه يتغذى على الخضار والأعشاب في الأساس. وهكذا تحوّلت فكرة المشروع غير المألوف إلى الذباب بسبب قصر دورته الحياتية التي تراوح بين أسبوعين وثلاثة أسابيع، وإمكان تربيته في مساحة صغيرة، وانتاجه غير مكلف.

تقرير

غاز العقبة
إهمال لا قضاء وقدر

على الرغم من أنّ خبراء أوضحوا أنّ آثار حادثة تسرّب الغاز في العقبة أتت محصورة بلحظتها، فإنّ الأردنيين يرون فيها دليلاً إضافياً على سوء إدارة وإهمال

الحوادث المماثلة تتطلّب تشكيله لجان للتحديد المسؤولية (خليل مزرعاوي/ فرانس برس)

عمّان ـ **انور الزيادات**

لم يستفق الأردنيون بعد من وقع حادثة تسرّب الغاز الناجمة عن سقوط صهريج محمّل بمادة شديدة السميّة في أثناء نقله في نطاق ميناء العقبة جنوبي الأردن، أوّل من أمس الإثنين، والذي أدّى إلى وفاة 13 شخصاً (9 عمال أردنيين و4 عمال أجانب من الجنسيتين الصينية والفيتنامية من طاقم السفينة) وإصابة 260 آخرين. ويُحكى عن سوء إدارة وإهمال في البلاد، فيما تُسترجَع حوادث اليمة حصدت كذلك أرواح أردنيين في السنوات الأخيرة، من بينها فاجعة مستشفى السلط الحكومي في وسط البلاد التي نتجت عنها 10 وفيات من جرّاء نفاد مخزون الأوكسيجين في 13 مارس/ آذار 2021، وكذلك فاجعة البحر الميت في الغرب عندما داهمت أمطار غزيرة المنطقة في 25 أكتوبر/ تشرين الأول 2018 وأودت بحياة 22 شخصاً فيما أصيب 43 آخرون.

وقد أعلنت الحكومة الأردنية، عقب الحادثة، تشكيل فريق برئاسة وزير الداخلية مازن الفراية يضمّ أهل مختلف الاختصاصات ذات الصلة، للوقوف على ما جرى بدقّة وإجراء التحقيقات اللازمة لاتّخاذ الإجراءات اللازمة، بحسب ما جاء في تصريحات صحافية للمتحدث باسم الحكومة فيصل الشبول.

وفي تفاصيل الحادثة، سقط صهريج محمّل بمادة غاز الكلورين شديدة السميّة في أثناء وضعه على متن باخرة، الأمر الذي أدّى إلى تسرّب الغاز منه، علماً أنّ تلك الشحنة كانت معدّة للتصدير. وبحسب ما صرّح مدير شركة العقبة لإدارة وتشغيل الموانئ خالد المعايطة، فقد انقطع حبل مناولة الحاوية رقم 6 البالغ حجمها 20 قدماً والتي تحمل 20 طناً من غاز الكلورين. وأشار المعايطة إلى أنّ طاقم الباخرة المسجّلة في هونغ كونغ مؤلّف من أفراد من الجنسيّتين الفيتنامية والصينية، وكان من المزمع أن تتوجّه تلك الباخرة إلى جيبوتي.

من جهته، أفاد رئيس الوزراء الأردني بشر الخصاونة، أمس الثلاثاء، في أثناء جولة تفقدية رافقه فيها وزيرا الداخلية مازن الفراية والصحة فراس الهواري ومسؤولون من سلطة إقليم العقبة، بأنّ الحياة عادت إلى طبيعتها في محافظة العقبة واستؤنفت حركة الموانئ والملاحة بشكل كامل بعد حادثة تسرّب الغاز، مؤكداً أنّ الوضع بات تحت السيطرة. أضاف الخصاونة في تصريحات صحافية: «كلّفت وزير الداخلية ليرأس فريقاً للتحقيق يضمّ كلّ جهات الاختصاص؛ للوقوف على ما جرى بدقّة في هذا الحادث المؤسف، وضمان توفير أقصى درجات السلامة العامة للعاملين في الموانئ وتكريس إجراءات السلامة في التعامل مع المواد الخطرة». وتابع الخصاونة أنّ تقديرات الجهات المختصة تشير إلى أنّ خللاً قد حدث في إحدى الرافعات التي كانت تحمّل البضائع على إحدى البواخر المغادرة ميناء العقبة، وهو ما أدّى إلى سقوط الخزان الذي يحتوي على مادة الكلورين.

في الإطار نفسه، قال ممثل قطاع الصناعات الكيميائية في غرفة صناعة الأردن المهندس احمد البس لـ«العربي الجديد» إنّ «مادة غاز الكلورين التي تسرّبت في ميناء العقبة تُستخدم عادة في تنظيف المياه بالإضافة إلى استخدامات أخرى في كلّ دول العالم»، موضحاً أنّ «خطرها كان في مدى تركّزها». وشرح أنّ «بعد حادثة مشابهة بساعة، لا يعود لهذه المادة أيّ أثر قاتل، وبعد ثلاث ساعات لا تعود مؤذية، وبعد 12 ساعة يكون الغاز قد تبخّر ولا يبقى له أيّ تأثير في الجو». وهذا ما حدث في العقبة، بحسب ما أكد البس الذي قال إنّ «آثار (هذا الغاز) اختفت وقد انتشر في الجو، فيما لا رواسب ولا بقايا سميّة له». وأوضح البس أنّه «عندما وقع التسرّب، كان الغاز قاتلاً في المناطق القريبة، لكنّه في الحيّز الأكبر، كأن مضراً فقط وتسبّب في إصابات»، لافتاً إلى أنّ «المصابين بمعظمهم خرجوا من المستشفيات، علماً أنّ الذين بقوا فيها لتلقّي العلاج هم أشخاص يعانون من الحساسية والأمراض التنفسية».

وأكمل البس أنّ «غاز الكلورين يُستخدم بشكل كبير في برك السباحة وكذلك في تعقيم مياه الشرب، وكذلك في صناعات كيميائية وبتروكيميائية وعضوية. بالتالي تأتي استخداماته في الغالب لغايات صحّية في أبراج التبريد والتسخين في البنى الصناعية، يُضاف إلى ذلك استخدامه في مواد التنظيف المنزلية بدرجات تركيز مختلف وأخفّ». وأشار البس إلى أنّ «الغاز كان مسيّلاً ومضغوطاً وتحوّل من الوضع السائل إلى غاز نتيجة انقطاع حبل الرافعة وسقوط الصهريج، فاستنشقه الذين كانوا في محيط الرافعة، الأمر الذي أدّى إلى تسجيل وفيات وإصابات».

وفي سياق متصل، قال مستشار الطب الشرعي والخبير لدى الأمم المتحدة في مواجهة العنف هاني جهشان لـ«العربي الجديد» إنّ «هذا الإهمال لا يحتاج إلى لجنة تحقيق أو فريق تحقيق إداري، بل يتطلّب إحالة الملف فوراً إلى النائب العام وملاحقة الوزراء والمفوّضين والمديرين المسؤولين عن التسبّب بالفاجعة جزائياً قبل اختيار كبش فداء». أضاف جهشان أنّ «الكوارث المماثلة لا تُصنّف كقضاء وقدر لأنّ حدوثها مستغرب في الميناء الوحيد بالأردن حيث الوقاية أمر بديهي من خلال تطبيق معايير السلامة والأمن. وهذا العدد الهائل من الوفيات والإصابات بالتسمم أمر شنيع، وحدوثه مرتبط بلامبالاة المسؤولين وإهمالهم، سواءً أكانوا من الوزراء أو المفوضين أو المديرين».

ورأى جهشان أنّه «من السذاجة أن يصرّح مفوض سابق في العقبة بأنّ الحوادث المماثلة تحدث في كلّ موانئ العالم، وكأنّه أمر عادي، وقد أضاف أنّ كبل الكرين (حبل معدني للرافعة) الذي أدّى إلى الكارثة قد يكون انقطع بسبب اتّجاه الرياح وشدّتها»، مشدّداً على أنّ «هذا أمر يدلّ على استعلاء وعدم احترام عقول الناس». أمّا عضو مجلس نقابة المهندسين رئيس الشعبة الكيميائية المهندس محمد المحاميد فرأى أنّ «تحميل المسؤولية في الحوادث الصناعية يحتاج إلى تشكيل فريق مختص في الحوادث الصناعية»، مضيفاً لـ«العربي الجديد» أنّ «الحوادث المماثلة تحتاج إلى تشكيل لجنة من المختصين والفنيين لتحديد المسؤولية». ويتابع المحاميد أنّه «بحسب المشاهدات والمتابعات الأولية لحادثة سقوط وتحطم خزان مواد كيميائية (في العقبة) يظهر غياب تدابير سلامة العمليات الكيميائية في نقل المواد السامة، وهو الأمر الذي أدّى إلى وقوع وفيات وإصابة مئات من جرّاء تسرّب غاز الكلورين».

> أدّت حادثة التسرّب في العقبة إلى وفاة 13 شخصاً وإصابة 260 آخرين

مخزونات الحبوب سالمة

بعد الحادثة الاخيرة المسجّلة في ميناء العقبة، أكّد المدير العام للشركة العامة الاردنية للصوامع والتموين عماد الطراونة سلامة مخزونات الحبوب في العقبة، موضحا انّ الصوامع مصمّمة لمقاومة كلّ الظروف الخارجية من اشعة شمس او اىّ ظروف بيئية او تسرّب غاز، وهي محكمة الإغلاق في خلال عمليات التفريغ والتعبئة.

النص الكامل
على الموقع الالكتروني

إيكولوجيا

العقبان أقوى طيور العالم

غسان رمضان الجرادي

العقاب اسم مؤنث في اللغة العربية، حيث يقال «هذه العقاب». وهي طيور جارحة تصطاد فريستها لنفسها فتقتلها وتأكلها، على عكس النسر الذي يبحث عن الجيف أو الأجسام الميتة والمتعفنة ليتغذى عليها. ومن الجدير ذكره أن العقبان نادراً ما تأكل حيوانات ميتة، ولكن تتناول لحوماً طازجة في حال لم تعثر على فريسة تلتهمها، فقد نراها في بعض الأحيان النادرة جداً تحاول أكل ما يرميه الجزارون في النفايات بالقرب من القرى.

إن عدد أنواع العقبان في العالم هو 68 نوعاً، منها 11 نوعاً في أوروبا، بينما يصل عددها إلى 13 نوعاً في الشرق الأوسط. أما في لبنان فعددها وصل إلى 11 نوعاً، وهي من الأصغر إلى الأكبر: عقاب مسيرة، عقاب رقطاء صغرى، عقاب بونيللي، عقاب نسارية، عقاب قصيرة الأصابع، عقاب رقطاء كبرى، عقاب السهوب، عقاب إمبراطورية، عقاب ذهبية، عقاب سوداء، وعقاب بيضاء الذيل. العقبان الثلاثة الأخيرة متخصصة بطعام معين، فبيضاء الذيل تأكل الأسماك، والسوداء مغرمة بأكل حيوان الطيسون المنتشر في سلسلة جبال لبنان الغربية، أما العقاب الذهبية فتصطاد صغار الحيوانات الكبيرة ولا تتورع عن مهاجمة هذه الحيوانات الشرسة كالدب والأسد والنمر والفهد والذئب. وفي أميركا الشمالية تعيش العقاب الذهبية أيضاً ولها نفس صفات تلك الموجودة في العالم القديم، ولكنها تتشارك السماء مع نوع غير موجود في العالم القديم وهو نوع العقاب الصلعاء، مع أنها غير صلعاء إنما ريش رأسها ورقبتها لونهما أبيض. ولقد اتخذت الولايات المتحدة هذه العقاب شعاراً وطنياً لها وهو شعار مبين على جوازات السفر الأميركية والشعارات والرموز الحكومية. وفي أميركا الوسطى والجنوبية، خاصة البرازيل، تنتشر العقاب هاربي المتخصصة بصيد القرود في المناطق الاستوائية، خاصة القرد كابوتشين الذي سمي كذلك لأن فروة رأسه لها شكل قبعة الرهبان الكبوشيين حسب المراجع العلمية. إن العقبان عموماً قادرة على قتل أي طائر قد يعترضها، كالغربان التي تهاجمها أثناء مرورها في مناطق تفريخ هذه الأخيرة، ولكنها، أي العقبان لا تعيرها اهتماماً وتكمل طريقها. أما إذا مرت بالقرب من مكان تفريخ الصقر الشاهين، فمن الطبيعي أن لا يتعرض لها هذا الصقر، إلا إذا شعر بأن فراخه في خطر شديد، وعندها يهاجم الصقر العقاب من الخلف، بينما العقاب مطمئنة إلى أنه ليس هنالك من سيجرؤ على مواجهتها، ويضربها بلمح البصر بمخلبه الخلفي على رأسها ويرديها ميتة. ولكن إن أخطأها مرة فإنه قد لا يفلت في المرة الثانية من مخالبها.

(اختصاصي في علم الطيور البريّة)

الوقت يتحكم بقرار إنجاب طفل ثانٍ

خيار الطفف الوحيد ليس سهلا (يوري كادوبنوف/ فرانس برس)

تجد بعض العائلات، والأمهات على وجه الخصوص، صعوبة في تحديد ما إذا كان من الأفضل إنجاب طفل ثان أو الاكتفاء بطفل واحد. وعادة ما تطرح النساء مجموعة من الأسئلة على أنفسهن، بحسب موقع «سايكولوجي تودايز»، من بينها: 1 - كيف ستتغيّر حياتي على المدى القصير في حال كان لدي طفل ثانٍ؟ 2 - هل سأكون قادرة على تحمّل تكاليف إنجاب طفل آخر؟ 3 - كيف ستؤثر إجازة الأمومة الثانية على حياتي العملية؟ هل سأكون قادرة على تحقيق أهدافي المهنية، أم سأعاقب لحصولي على إجازة طويلة جديدة؟ 4 - لدى مراجعة تجربة الطفل الأول، كيف تصفين الأمر؟ هل أنت مستعدة لفعل ذلك مجدداً؟ 5 - هل سيكون الشريك داعماً؟ وهل كان كذلك بعد إنجاب الطفل الأول؟ 6 - ما هي أنواع الدعم الأخرى المتاحة؟ دار حضانة؟ أهل؟ حاضنة؟ 7 - كيف سيؤثر وجود طفل آخر على العلاقة مع الشريك؟

تدرك معظم النساء، وخصوصاً الأمهات منهن، كيفية تأثير الإنجاب على الهوية الأنثوية، سواء كان لديها طفل واحد أو أكثر، وما إذا كان لديها وظيفة خارج المنزل أو لا. وقد تسعد النساء بالأمومة، لكن تأثير الطفل الثاني أو الثالث يمكن أن يغير الحياة من جديد.

تحاول ستيلا، وهي إحدى الطالبات المشاركات في بحث عن الطفل الوحيد الذي أعدته كاتبة المقال سوزان نيبومان، المتخصصة في علم النفس الاجتماعي، أن تكون عقلانية في ما يتعلق بقرار إنجاب طفل ثان. تقول إنها لم تفكر يوماً في إنجاب طفل وحيد. إلا أن العوامل الخارجية قد تفرض خيارات أخرى أحياناً. ويتعلق ترددها بمتطلبات الوظيفة التي تعشقها. «لا يمكن معرفة جدول عملي دائماً، الأمر الذي يجعل الأمر صعباً في حال وجود أطفال، وحتى لو كان طفلاً واحداً فقط». في الوقت نفسه، تشعر بالضيق لأنها الأم الوحيدة لطفل وحيد بين أفراد عائلتها وأصدقائها. «يخبرني الناس بأنني سأندم لعدم إنجاب طفل ثان»، تضيف: «هناك عامل آخر أضعه في اعتباري وهو قضاء وقت أفضل وأطول مع طفلتي. لكن في حال كان لدي طفلان، سينقسم وقتي القليل بينهما». من جهتها، تقول أستاذة الاقتصاد في جامعة «هارفارد» كلوديا غولدين: «الوقت هو المعادلة الأصعب. المشكلة الرئيسية التي تواجه المرأة التي تحاول تحقيق التوازن بين حياة مهنية ناجحة وأسرة سعيدة هي الوقت».

(ربى أبو عمو)

مصر: مطالب تتحدى «فلتان» العنف ضد النساء

القاهرة ـ **العربي الجديد**

في يونيو/ حزيران الجاري، استيقظ المصريون على فاجعة مقتل طالبة على يد زميلها بعدة طعنات أمام مقر جامعة المنصورة في وضح النهار وعلناً أمام المارة، وبعدها بساعات قتل شاب أخته بسكين في محافظة الأقصر (جنوب). وأعقب ذلك بأيام، مقتل مذيعة على يد زوجها القاضي الذي دفنها في حديقة المنزل بعدما شوّهها، وذلك بعد نحو 20 يوماً من تحريره بلاغا زعم فيه اختفائها. هذه الحوادث وغيرها التي حصلت سابقاً أكدت تزايد جرائم قتل نساء وفتيات في مصر، وأعادت المطالب بإصدار قانون موحد لمناهضة العنف ضد النساء. وتكثفت هذه المطالب تحديداً عام 2017، في إطار حملة واسعة امتدت 16 يوماً، دعت فيها 9 منظمات حقوقية، إلى «مراجعة الإجراءات والتشريعات غير الكافية في القوانين المصرية لحماية النساء من العنف، ومعالجة وجود مواد تقضي في تعريف العنف في قانون العقوبات، ووضع نص قانوني لحماية الناجيات من العنف». وبعدها، ظلّت وتيرة المطالب تعلو وتخفت بين حين وآخر، بالتزامن مع أحداث عنف، أو في سياق مناسبات دولية خاصة بالمرأة أو بموضوع مناهضة العنف. وخلال السنوات الماضية، قدم أكثر من نائب برلماني ومنظمات حقوقية مشاريع قوانين لمناهضة العنف ضد النساء، والتي ظلت جميعها قيد الدرس أو حبيسة الأدراج.

وتكشف إحصاءات أصدرها المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، أن عدد جرائم قتل النساء والفتيات بلغ 296 عاماً 2021 بنسبة 36,4 في المائة، بينها 214 جريمة نتيجة عنف أسري ارتكبه زوج. واحتضنت الجيزة أعلى عدد جرائم بين المحافظات، والذي بلغ 56، بينما شهدت القاهرة 23 جريمة. وبالتزامن مع عودة المطالب بتطبيق قانون موحد لمناهضة العنف ضد النساء، خرجت عدة منظمات حقوقية بمطالب محددة، منها مؤسسة «القاهرة للتنمية والقانون» التي رأت أنّ «كلّ جرائم العنف ضد النساء في مصر تهدد الأمن القومي والسلم المجتمعي، باعتبار أنها تتكرر طوال الوقت بأشكال أكثر حدة». وطالبت المؤسسة بضرورة وضع قانون موحد لتجريم العنف ضد النساء بكل أشكاله، والعمل لتسريع إنشاء المفوضية المستقلة لمناهضة التمييز تنفيذاً للمادة 53 في دستور عام 2014 الذي ينص على أنّ «المواطنين يتساوون في الحقوق والحريات والواجبات العامة، ولا تمييز بينهم بسبب الدين، أو العقيدة أو الجنس أو الأصل أو العرق أو اللون أو اللغة أو الإعاقة أو المستوى الاجتماعي، أو الانتماء السياسي أو الجغرافي، أو أي سبب آخر. أما التمييز والحض على الكراهية فجريمتان يعاقب عليهما القانون، فيما تلتزم الدولة اتخاذ التدابير اللازمة للقضاء على جميع أشكال التمييز، وإنشاء مفوضية مستقلة لهذا الغرض».

كما طالبت مؤسسة «القاهرة للتنمية والقانون» بإصدار قانون لحماية الشهود الذين يبلغون عن قضايا العنف الجنسي ضد النساء، والخبراء الذين يعطون أراءهم فيها. إلى ذلك، حدد المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، دور الأجهزة بتحقيق الأمن والأمان للمواطنين، لكنه استدرك بالقول إنه «في سياق هذه الجرائم الجنائية ذات الأبعاد الاجتماعية، نجد تراخياً وعدم جدية في مكافحتها عبر خطوات استباقية، خاصة في ما يتعلق بالتعامل مع الشكاوى المختلفة للنساء، ما يجعل كثيرات منهن يمتنعن عن التوجه إلى مراكز الشرطة بسبب تعقيدات الاجراءات المطلوبة لتسجيل شكاوى، أو بسبب قيام عناصر الشرطة بنصح النساء بعدم ضرورة تقديم شكاوى، وكذلك بسبب سوء المعاملة والإساءات التي تتعرض لها النساء والفتيات اللواتي يقدمن شكاوى ضد أزواجهن أو أحد أفراد أسرهن، أو بسبب إجبارهن على التفاوض للتنازل أمام الجناة. ويتناقض ذلك مع الإجراءات الصارمة الخاصة بحبس النشطاء السياسيين احتياطياً لسنوات طويلة لمجرد التعبير عن آرائهم المخالفة لتوجهات السلطات، وعدم القبول بالتفاوض على إنهاء حبسهم. وقال المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية إنّ «الجريمتين الأخيرتين اندرجتا ضمن جرائم قتل عدة استهدفت نساء وفتيات خلال النصف الأول من العام الحالي، ووصل عددها إلى 72 حتى الآن، منها 54 جريمة نفذها أفراد من الأسرة، و12 على أيدي أشخاص غرباء، فيما عثر على 6 جثث مجهولة ظهرت عليها آثار تعذيب وخنق». وأكد المركز أنّه «رغم إعلان المجلس القومي للمرأة أول استراتيجية وطنية لمناهضة العنف ضد المرأة عام 2015، والتي وضعها في تصرف العديد من الوزارات والجهات الحكومية بينها وزارتا التعليم والتعليم العالي، وصدور قوانين وقرارات في المسألة، لم تحقق هذه الإجراءات الأهداف المنشودة، علماً أنه كان سبقها تعديل السلطات مادتين من قانون العقوبات متعلقتين بالعنف الجنسي عام 2014، وأعقبها عام 2021 تشديد العقوبات ضد جرائم العنف الجنسي».

> ترى منظمات حقوقية أن جرائم العنف ضد النساء تهدد الأمن القومي والسلم المجتمعي

تطالب منظمات في مصر بقانون موحد لتجريم العنف ضد النساء (ماسيليس بوالاريكاس/ Getty)

الصين: لامبالاة تتعارض مع الإنسانية

عند وقوع اعتداء ما، يهبّ الذين يشهدون ما حصل لنجدة الضحايا، في الغالب، لا سيّما في مجتمعات محافظة مثل الصين. لكنّ الأمر لم يعد كذلك

بكين ـ **علي ابو مريحيل**

بعد واقعة تعرّض أربع نساء لتحرّش جنسي واعتداء عنيف قبل أيام من قبل مجموعة من الشبان في مدينة تانغشان بمقاطعة خبي شمال شرقي الصين، عاد إلى الواجهة النقاش حول اللامبالاة المجتمعية بسبب عزوف المارة وزبائن المطعم حيث وقعت الحادثة عن مدّ يد العون وحماية النساء اللواتي تعرّضنّ لضرب مبرّح لمدّة أربع دقائق. وكان الهجوم الشرس الذي وثّقته كاميرات المراقبة قد أثار حالة من الصدمة والغضب في الشارع الصيني، سواء لجهة استخدام العنف القائم على العنف الاجتماعي، إذ نُقلت إحدى الضحايا في حالة يُرثى لها إلى المستشفى، أو لجهة عدم اكتراث الناس خصوصاً، ولا سيّما أنّه وُجد في المكان عدد كبير من الشبان من دون أن يحرّك أيّ منهم ساكناً. وظاهرة اللامبالاة المجتمعية في الصين تجاه الحوادث العابرة وتجاه من هم في حاجة إلى مساعدة بسبب تعرّضهم لخطر الموت في بعض الأحيان، تتّسع يوماً بعد آخر. ويُرجع خبراء هذا الإحجام الجمعي عن المبادرة لإغاثة الملهوف إلى التداعيات القانونية. ففوق القانون الصيني، عند وقوع أيّ حادثة يُستدعى كلّ من وُجد في المكان، إمّا كشاهد وإمّا كمشارك في الحدث، بمعنًى آخر، قد يكون المسعف أو الشاهد متّهَمين إلى حين ثبوت براءتهما. وثمّة آخرون يرون أنّ كثرة عمليات الاحتيال من خلال ادّعاء بعض الأشخاص الإصابة أو السقوط المفاجئ في الأمكان العامة أو رمي أنفسهم أمام المركبات وتصوير أنفسهم ضحايا، جعل كثيرين يفكّرون ملياً قبل الإقدام على خطوة من هذا النوع. ومع ذلك، يظلّ نشطاء أنّ ذلك ليس مبرراً ويتعارض مع الفطرة الإنسانية المجبولة على رفض الظلم وكف الأذى وإغاثة الملهوفين.

وكان موقع ويبو، المعادل الصيني لموقع تويتر، قد نشر تقريراً في شهر إبريل/ نيسان الماضي عن حجم الاعتداءات التي استهدفت نساءً في الأماكن العامة خلال الربع الأوّل من العام الجاري. وعلى الرغم من أنّ التقرير المصوّر ركّز على سرعة استجابة أجهزة الشرطة وقوات الأمن في ملاحقة المجرمين وضبطهم، فإنّ ما لفت أنظار المتابعين ومرتادي مواقع التواصل الاجتماعي الصينية، أنّ من بين 25 حالة اعتداء كانت جميعها بين العامة، لم يُسجّل إلا تدخّل واحد من قبل المواطنين لنجدة الضحية. وقد كان ذلك في مقاطعة شاندونغ شرقي البلاد، حين تدخّل شاب وسحب سكيناً من يد رجل يعاني من اختلال عقلي حاول قتل امرأة مسنّة. ترى الباحثة الاجتماعية تانغ لي، من معهد غوانغ دونغ لـ«العربي الجديد»، أنّ «ظاهرة اللامبالاة دخيلة على المجتمع الصيني المحافظ، وأنّها من الآثار الجانبية لنمط الحياة الصناعية وإيقاعها السريع الذي فرض على الناس سلوكيات شاذة لا علاقة لها بأصالة مجتمع تأسس على تعاليم الفيلسوف كونفوشيوس قبل أكثر من 2500 عام». تضيف أنّ «الكونفوشيوسية تدعو إلى التعاضد والرحمة، وتنبذ العنف بكلّ أنواعه وأشكاله. وما نشاهده اليوم انسلاخ عن هذه القيم»، لافتة إلى أنّ «الإدانة الاجتماعية الواسعة لعدم اكتراث من وُجدوا في مكان حادثة تانغشان وعدم تصدّيهم للمعتدين على النساء، تؤكّد أصالة المجتمع الصيني واستنكاره لهذه الظاهرة الغريبة».

من جهته، يقول بي تشون، الطالب في جامعة بكين للغات: «التمس العذر لمن وُجدوا في مكان الحادثة ولم يتدخّلوا لنجدة النساء الأربع». وكأنّه أمر عادي، وقد أضاف أنّ كبل الكرين (حبل معدني للرافعة) الذي أدّى إلى الكارثة قد يكون انقطع بسبب اتّجاه الرياح وشدّتها»، مشدّداً على أنّ «هذا أمر يدلّ على استعلاء وعدم احترام عقول الناس». أمّا عضو مجلس نقابة المهندسين رئيس الشعبة الكيميائية المهندس محمد المحاميد فرأى أنّ «تحميل المسؤولية في الحوادث الصناعية يحتاج إلى تشكيل فريق مختص في الحوادث الصناعية»، مضيفاً لـ«العربي الجديد» أنّ «الحوادث المماثلة تحتاج إلى تشكيل لجنة من المختصين والفنيين لتحديد المسؤولية». ويتابع المحاميد أنّه «بحسب المشاهدات والمتابعات الأولية لحادثة سقوط وتحطم خزان مواد كيميائية (في العقبة) يظهر غياب تدابير سلامة العمليات الكيميائية في نقل المواد السامة، وهو الأمر الذي أدّى إلى وقوع وفيات وإصابة مئات من جرّاء تسرّب غاز الكلورين».

كليرون يتردّدون قبل التدخّل في أيّ حادثة (هوغو هو/ Getty)

> يعود الإحجام الجمعي عن إغاثة الملهوف إلى التداعيات القانونية

يضيف لـ«العربي الجديد»: «لو كنت مكانهم، لما تدخّلت، وكنت غادرت المكان على الفور. فقد يكون أحد الأطراف ثملاً، وقد يُقدم على قتل كلّ من يقترب منه، أو قد تكون ثمّة صلة قرابة أو علاقة ما بين الجاني والضحية، وبالتالي يكون التدخّل مجازفة غير محسوبة العواقب». ويتابع بي قائلاً: «ليس للزبائن جميعاً ترف الوقت للتدخّل في حوادث من هذا النوع، لأنّ الكاميرات ترصد كلّ شيء، وقد يُستدعون للشهادة أو المساءلة أمام السلطات، وهي إجراءات تستغرق وقتاً طويلاً. أضف إلى ذلك أنّ تكرار عمليات الاحتيال بهذه الطريقة من خلال توريط العامة في حوادث مفتعلة، دفعت الناس إلى تجاهل أصوات الاستغاثة وعدم بذل أيّ جهد للتحقق من صحتها».

في سياق متصل، من الممكن إحالة هذه الظاهرة على أسباب ديمغرافية، فسكان المدن الكبرى بمعظمهم من الوافدين الذين جاؤوا من القرى والأرياف بحثاً عن عمل، وبالتالي كلّ فرد يشعر بأنّه غريب عن المدينة، لذلك لا يمتلك الجرأة للتدخل من أجل فضّ نزاع أو إنقاذ حياة شخص ما. وهذا الإحساس لا يتحقق معه شرط العصبة التي قد تشكّل حصانة اجتماعية ودافعاً إلى النذود عن الآخر في حال التعرض لاعتداء، في المقابل، فإنّ هذه الظاهرة تنحسر في القرى والأرياف، لأنّ الناس هناك يعرف بعضهم بعضاً، وتربطهم علاقات قرابة ومصاهرة، وبالتالي لا يمكن حوادث من هذا النوع أن تمرّ مرور الكرام من دون أن تلقى ردعاً اجتماعياً صارماً.